

ليبيا في تقاطع نيران حرب إقليمية وسراب السلام المنشود

الإدارة الأميركية تمارس ضغوطا خفية على حليفها المصري والتركي لتفادي الصدام

تتباين آراء الخبراء السياسيين والعسكريين من نشوب حرب إقليمية محتملة بين مصر وتركيا في ليبيا بالنظر إلى عدة اعتبارات مرتبطة بالسياق العام الذي يشهده العالم، فرغم النفور بين الولايات المتحدة وروسيا اللتين تعتبران حليفين مهمين لكل من القاهرة وأنقرة، إلا أنهما تسعيان من خلف الكواليس إلى التهديد خشية دخول المنطقة برمتها في حالة فوضى لن يتمكن أي من الفاعلين الكبار على الساحة الدولية من إخماد نيرانها لسنوات طويلة.

تونس - طغت تحذيرات الخبراء السياسيين خلال هذه الفترة من تطورات عسكرية محتملة في ليبيا زادت من منسوب المخاوف من اندلاع حرب إقليمية ستجعل منطقة شمال أفريقيا على فوهة بركان لا أحد يستطيع التكهّن بمصيرها في ظل الفوضى السياسية والاقتصادية التي تضرب العالم.

وحتى اليوم لا يزال النزاع مستترا بين الفرقاء الليبيين بدعم من قوى إقليمية ودولية؛ فبينما يلقي المشير خليفة حفتر دعما من قوى ودول وأرزة في منطقة الشرق الأوسط في مقدمتها مصر، تحظى حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج بدعم كبير من تركيا التي تريد توسيع رقعة نفوذها مهما كانت التكاليف باهظة.

حرب إقليمية واردة

يحنج محللون بشكل كبير إلى احتمال حصول مواجهة في ليبيا بين القوات العسكرية المصرية التي ستدعمها القبائل شرق ليبيا، وبين القوات التركية والمرتزقة التي رزج بهم الرئيس رجب طيب أردوغان في غرب ليبيا لمساعدة ميليشيات السراج.

وقال رياض الصيداوي رئيس المركز العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في جنيف لوكالة الأنباء الألمانية إن "إمكانية حرب إقليمية واردة لأن الذهاب إلى المفاوضات سيجعل برلمان طبرق شرق ليبيا في موقف الرابع لامتلاكه النسبة الأكبر من منابع النفط الرئيسية الآن".

وأعتبر أنه من الناحية العسكرية فإن موقف أردوغان ضعيف لأن جيشه البري بعيد بينما جيش مصر القوي متواجد على الحدود الشرقية وله أفضلية الميدان. وقال "قد تتجه المنطقة إلى حرب استنزاف، ولكن تركيا تعلم جيدا أنها ستكون مكلفة وقد تهدد المستقبل السياسي للرئيس أردوغان".

وأضاف الخبير أن "اندلاع معركة في سرت قد تكون شرسة ومكلفة جدا. وقد تتراجع تركيا عن خوض المعركة ولكن ستكون هناك بلا شك خسارة لمانبع النفط".

وأقر بوجود مخاوف من تحول الأراضي الليبية فعليا إلى موطن صراع دولي من أجل النفوذ والنفط، ما يعزز من المخاوف المستمرة من انفجار عسكري محتمل في المنطقة.

ويوضح الصيداوي قائلا "لقد منحت الولايات المتحدة الضوء الأخضر لتركيا لتتدخل في ليبيا وتكون بمثابة نراها الاطلسية لمواجهة التواجد الروسي. الحرب الباردة مستمرة هناك. وعلى

تونس - طغت تحذيرات الخبراء السياسيين خلال هذه الفترة من تطورات عسكرية محتملة في ليبيا زادت من منسوب المخاوف من اندلاع حرب إقليمية ستجعل منطقة شمال أفريقيا على فوهة بركان لا أحد يستطيع التكهّن بمصيرها في ظل الفوضى السياسية والاقتصادية التي تضرب العالم.

وحتى اليوم لا يزال النزاع مستترا بين الفرقاء الليبيين بدعم من قوى إقليمية ودولية؛ فبينما يلقي المشير خليفة حفتر دعما من قوى ودول وأرزة في منطقة الشرق الأوسط في مقدمتها مصر، تحظى حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج بدعم كبير من تركيا التي تريد توسيع رقعة نفوذها مهما كانت التكاليف باهظة.

حرب إقليمية واردة

يحنج محللون بشكل كبير إلى احتمال حصول مواجهة في ليبيا بين القوات العسكرية المصرية التي ستدعمها القبائل شرق ليبيا، وبين القوات التركية والمرتزقة التي رزج بهم الرئيس رجب طيب أردوغان في غرب ليبيا لمساعدة ميليشيات السراج.

وقال رياض الصيداوي رئيس المركز العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في جنيف لوكالة الأنباء الألمانية إن "إمكانية حرب إقليمية واردة لأن الذهاب إلى المفاوضات سيجعل برلمان طبرق شرق ليبيا في موقف الرابع لامتلاكه النسبة الأكبر من منابع النفط الرئيسية الآن".

وأعتبر أنه من الناحية العسكرية فإن موقف أردوغان ضعيف لأن جيشه البري بعيد بينما جيش مصر القوي متواجد على الحدود الشرقية وله أفضلية الميدان. وقال "قد تتجه المنطقة إلى حرب استنزاف، ولكن تركيا تعلم جيدا أنها ستكون مكلفة وقد تهدد المستقبل السياسي للرئيس أردوغان".

وأضاف الخبير أن "اندلاع معركة في سرت قد تكون شرسة ومكلفة جدا. وقد تتراجع تركيا عن خوض المعركة ولكن ستكون هناك بلا شك خسارة لمانبع النفط".

وأقر بوجود مخاوف من تحول الأراضي الليبية فعليا إلى موطن صراع دولي من أجل النفوذ والنفط، ما يعزز من المخاوف المستمرة من انفجار عسكري محتمل في المنطقة.

ويوضح الصيداوي قائلا "لقد منحت الولايات المتحدة الضوء الأخضر لتركيا لتتدخل في ليبيا وتكون بمثابة نراها الاطلسية لمواجهة التواجد الروسي. الحرب الباردة مستمرة هناك. وعلى



منطقة شمال أفريقيا على فوهة الانفجار

على الحدود وعزز من عمليات المراقبة على مدار الساعة. وأضاف بن نصر "اعتقد أن الجيش التونسي سيقوم بمهامه بكل حريفة"، لكنه دعا إلى المزيد من الحذر في ظل تواجد مناطق صحراوية شاسعة على الحدود مع ليبيا في الجنوب، وعلى حدودها أيضا مع الجزائر والنيجر وتشاد. وأوضح العميد بن نصر "هناك مقولة وهي كلما كانت هناك حدود صحراوية كلما كان هناك صراع. وهذه منطقة توتر تتواجد بها جماعات مسلحة وتمس أيضا من أمن دول أخرى مثل تشاد والنيجر ومالي".

وأوضح "أن تونس اتخذت خطوات منذ 2013 بإعلان منطقة عسكرية عازلة في الجنوب لها قوانينها العسكرية التي تنظم التنبول داخلها بتراخيص مسيقة، وهذا الأمر يحد بشكل كبير من الحركة والمخاطر الأمنية".

نزاع طويل الأمد

يحد الخبراء من أن النزاع العسكري اندلع ولن يقضي إلى حلول واضحة وحاسمة لأي من طرفي النزاع، في وقت أثبتت فيه المفاوضات السياسية فشلها في التوصل إلى توافق بين الفرقاء الليبيين بدءا من اتفاق الصحيرات الموقع منذ 2015 وانهيار جهود البعوث الأمامي السابق في ليبيا غسان سلامة. وقال رشيد خشانة إن "اتفاق الصحيرات تجاوزه الزمن. لقد تم إعداده من أجل سنتين والآن نحن في طور السنة الخامسة ولم يتم تفعيله، وبالتالي فإن المؤسسات المنبثقة عنه باتت فاقدة للشرعية، لكن ليست هناك هيئات ذات شرعية بديلة حتى الآن".

ويضيف خشانة "سيكون من المهم أن تلقى القوى الدولية والإقليمية المعنية بالنزاع في ليبيا في مؤتمر دولي للاتفاق على صيغة من أجل إدارة المرحلة الانتقالية عبر وضع حكومة تكنوقراط مثلما حصل في تونس تمهيدا لانتخابات والوصول إلى مؤسسات دائمة وتحرير الثروة النفطية في ظل وضع صعب يعيشه الليبيين".

ويرى الصيداوي أنه من المهم، إلى جانب تنظيم مؤتمر دولي، أن تصدر قرارات ملزمة من مجلس الأمن الدولي أو حتى المرور إلى تفعيل الفصل السابع وإرسال أصحاب القبعات الزرقاء إلى ليبيا.

ويبرر الخبير التونسي هذه الخطوة قائلا إن "الخيارات الدبلوماسية ليست فعالة، فالفرقاء في ليبيا يتحاربون في أكثر من قمة دولية غير أن الوضع على الأرض مخالف تماما. الصراع العسكري مستمر من أجل النفط".

السلاح وتدريب المتورطين في الهجمات على أرضها". وكانت تونس على مشارف خسارة مدينتها بن قردان الواقعة جنوب البلاد على مقربة من الحدود الليبية في هجوم مفاجئ مسلحين موالين لتنظيم داعش في 2016 قبل أن يصدما الجيش وقوات الأمن في معارك شوارع ضارية.

وقبلها في العام 2015 تعرض نزل أمبريال في مدينة سوسة لهجوم دموي نفذه المسلح سيف الدين الرزقي، الذي تلقى تدريباً عسكرياً في ليبيا، وقتل خلاله 38 سائحا قبل أن يبرده الأمن قتيلا. ويرى العميد المتقاعد في الجيش التونسي المختار بن نصر أن تدفق الأسلحة والمقاتلين سواء من تركيا أو روسيا على ليبيا يجعل من هذا التهديد أمرا حقيقيا وجديا، ولكن الجيش التونسي يأخذ هذه الأمور أيضا على محمل الجد، لذلك تم تعزيز الترتيبات الأمنية، كما أعلن الجيش حالة الاستنفار

مكلفة أمنيا واقتصاديا، فضلا عن مخاطر تحوله إلى موطن لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في وقت سابق.

ويشير رياض الصيداوي بالقول "لقد دفعت تونس والجزائر بتعزيزات عسكرية كبيرة لتأمين الشريط الحدودي الغربي مع ليبيا كما أن دولتي تشاد والنيجر متضررتان أمنيا. وفي الشرق، وضع مصر يبدو أقل ضغطا لأنها تقع في تماس مع مناطق موالية لها في شرق ليبيا ولها نفوذ وسط القبائل في تلك المنطقة".

ويعتقد الصيداوي بأن تونس كانت الأكثر تضررا من الناحية الاقتصادية بسبب تعثر التبادل الاقتصادي والتجاري، وخاصة في ظل الخطر المستمر من قبل الجماعات المتشددة والمتسللين من التراب الليبي.

ويوضح الخبير "لقد سبق أن تعرضت تونس لأخطر عمليتين إرهابيتين كان مصدرهما ليبيا عبر إمداد

الجانب الآخر، فإن روسيا تريد العودة إلى مناطق نفوذها التقليدية عبر الضباط الذين تدريبوا لديها في حقبة الاتحاد السوفييتي وعبر صفقات التسليح الضخمة". في المقابل، يستبعد مدير المركز المغربي للأبحاث حول ليبيا رشيد خشانة اندلاع معركة مباشرة بين قوتين إقليميتين على أرض ثالثة، غير أنه نبه إلى إمكانية اندلاع حرب بالوكالة يقودها الليبيون أنفسهم.

وأوضح خشانة لوكالة الأنباء الألمانية أن الجانب الأميركي يضغط على حليفه الأثني التركي والمصري حتى الآن لتفادي الصدام، لكن هذا التحفظ من الممكن أن يزول في أي لحظة. وقد تدفع روسيا أو تركيا إلى المواجهة من خلال تقديم الدعم عبر المستشارين والخبراء العسكريين من الخلف.

وفي مطلق الأحوال، القى النزاع المستمر في ليبيا منذ عام 2011 بظلاله على دول الجوار، وكانت له تداعيات

الإرهاب يلاحق فرنسا في النيجر

البلدان الخمس، الأمر الذي جعلها محط اهتمام الولايات المتحدة أيضا، التي أنشأت هناك أكبر قاعدة عسكرية جوية، رغم ما أثاره ذلك من استياء وسط النيجريين بل حتى من الجانب الفرنسي أيضا.

العملية الأخيرة تنسف جميع الجهود التي تبذلها باريس لتهدئة الوضع الأمني في إقليم الساحل

وتبدو النيجر كما لو أنها محاصرة من طرف الجماعات الجهادية المسلحة من جانبين؛ من ناحية الجنوب على الحدود مع نيجيريا، حيث تنشط جماعة بوكو حرام، ومن ناحية الغرب على الحدود مع مالي وبوركينا فاسو، حيث ينشط المقاتلون التابعون لكل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، المسوب على تنظيم القاعدة، والفرع المحلي لداعش. ومع ذلك كله فإن النيجر لا تواجه الإرهاب وحده فحسب، بل كذلك الجماعات الناشطة في مجال التهريب وتجارة البشر والجماعات الإجرامية وقطاع الطرق الذين يستفيدون من الخلط الأمني في البلاد ومن تركيز الحكومة بشكل أكبر على الجماعات الإرهابية المسلحة.

خاصة في ضوء تضارب المعطيات والتقارير حول الوضع الأمني في منطقة الساحل، فبينما تحدثت تقارير صادرة عن مكتب عملية "برخان" الفرنسية في نهاية السنة الماضية، المتواجدة هناك منذ العام 2014، عن تراجع قوة الجماعات المسلحة، قال تقرير صادر قبل فترة قصيرة عن مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية، ومقره واشنطن، إن عدد العمليات الإرهابية التي تنفذها الجماعات المسلحة في إقليم الساحل تضاعف سبع مرات منذ العام 2017.

وقد انخرطت فرنسا بشكل قوي في مسرح العمليات منذ عام 2012 في عهد الرئيس السابق فرنسو هولاند، بعد أن زجت جماعات إرهابية مسلحة كانت تسيطر على شمال مالي نحو العاصمة باماكو لإسقاط النظام، فتدخلت وأوقفت ذلك الهجوم، ثم انشأت في بداية العام 2013 قوة عسكرية تحت اسم "سرفال" في مالي لمراقبة الوضع الأمني وملاحقة المسلحين، سرعان ما عملت على توسيعها في العام الموالي إلى أربع بلدان أخرى هي بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر وتشاد، وغيرت اسمها إلى "برخان"، وزادت من عدد قواتها ليتجاوز الخمسة آلاف.

ومنذ ست سنوات تسعى فرنسا إلى جعل النيجر نموذجا لنجاح سياستها المواجهة للإرهاب في الساحل الأفريقي، بالنظر إلى موقعها في الوسط بين

النيجري إلى ضرورة مواصلة العمل من أجل مكافحة الإرهاب. وتجد فرنسا اليوم نفسها مجددا في مواجهة شبح الجماعات الإرهابية المسلحة في منطقة ترأهن عليها بشكل كبير، سواء لجهة ضمان مصالحها الاقتصادية والتجارية، أو بوجه خاص لجهة الحفاظ على صورتها كدولة قادرة على مواجهة الأزمات التي تحصل في المناطق التي تعتبر امتدادا لمصالحها الدولية في القارة الأفريقية.

بيد أن العملية الأخيرة من شأنها أن تخبر العديد من الشكوك حيال طبيعة الجهود التي تبذلها الحكومة الفرنسية،



موسم جديد لاصطياد الأشباح

حقيقي لجماعة البلدان الخمس، وهي النيجر وموريتانيا ومالي وبوركينا فاسو وتشاد، التي تم إنشائها قبل خمس سنوات لتكون بمثابة نواة لمكافحة العنف والإرهاب بشكل جماعي في الساحل الأفريقي.

وأعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الذي يجد نفسه غارقا في الملف اللبناني في الوقت الحالي ومحاوله فك الغارز الأزمة الليبية، استنكاره للهجوم المسلح الذي أودى بخمسة مواطنين فرنسيين، وقال إن باريس ستستخدم كل الوسائل لكشف ملامسات الجريمة، فيما أشار في مكالمة هاتفية مع نظيره

د. إدريس الكنبوري
كاتب مغربي

الرباط - ضرب الإرهاب مجددا دولة النيجر الأحد الماضي، بعد هدوء قصير لم يستمر طويلا، حيث اعترض عدد من المسلحين بوكيا يضم ثمانية من العاملين في إحدى المنظمات الإنسانية الفرنسية، بينهم ستة مواطنين فرنسيين، غير بعيد عن العاصمة نيامي، واطلقوا الرصاص ليردوا الجميع قتيلا، فيما تم ذبح امرأة فرنسية نجت من الرصاص وأرادت الهرب فتم تعقبها والقبض عليها.

ورغم أن أي تنظيم من التنظيمات الإرهابية المتواجدة في منطقة الساحل لم يعلن تبنيه للعملية، كما لم تكشف التحقيقات الجارية حتى الآن هوية المنفذ، إلا أن أسلوب الجريمة الإرهابية ينسب بأن المسلحين هم في الغالب من الناجين للفرع الإقليمي لتنظيم داعش. تأتي هذه العملية لتنسف جميع الجهود التي تبذلها باريس لتهدئة الوضع الأمني في إقليم الساحل ومساعدة بلدان المنطقة على تطويق الجماعات الإرهابية المسلحة، التي أراقت الكثير من الدم طيلة العقد الأخير، لكن دون فائدة.

وتبرر عواصم المنطقة ذلك الأمر بغياب الجدية لدى الجانب الفرنسي والأوروبي في توفير دعم لوجستي